

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٣٠

الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

كما أود أن أعرب عن تقدير بلدي للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على العمل الرائع الذي دأب على القيام به منذ أول لحظة تولى فيها منصبه في خدمة منظمنا. وأؤكد هنا من جديد تأييد حكومتي للمبدأ الذي على أساسه يكون لأفريقيا، وفقا لما جرت عليه العادة، الحق في ولاية ثانية.

قدمت حكومة بلدي إسهامها المتواضع في تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وهذا الإسهام المتواضع كان في مجالي الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل على السواء. فنيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، قدمت جمهورية فانواتو للأمين العام، في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، وعن طريق مركز شؤون نزع السلاح، معلومات عن واردات وصادرات وإعادة تصدير الأسلحة التي يشملها سجل الأسلحة التقليدية الذي أنشأه الأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦، لام، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. والمعلومات التي ذكرتها ترد في تقرير الأمين العام، في الوثيقة A/51/300، المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وأود أن أؤكد مجددا موقف حكومة جمهورية فانواتو بشأن القضاء التام على الألغام البرية المضادة للأفراد. وبالفعل، فقد صوتت جمهورية فانواتو في

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس وفد فانواتو، سعادة السيد جان رافو - أكي.

السيد رافو - أكي (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، أولا وقبل كل شيء، أتقدم إليكم بأخلص تهانئ وفد بلدي بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. إن خبرتكم الثرية في الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف هي بالنسبة لوفدي خير ضمان لنجاح أعمالنا. إن بلدي، جمهورية فانواتو، يرتبط مع بلدكم، ماليزيا بعلاقات ودية وتعاونية.

وأود أيضا أن أعرب عن شكر بلدي لسلفكم، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، على الالتزام والافتدار والمهارة التي أدار بها أعمالنا في الدورة الخمسين للجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في السنوات المقبلة هو التدليل على التزامنا بنزع السلاح العام الكامل على كوكبنا كله.

وأود أن أعرب عن آراء حكومة بلدي في بعض الصراعات الإقليمية، وهي الصراعات الناشئة في يوغوسلافيا السابقة في أوروبا الوسطى، وفي منطقة البحيرات الكبرى في قلب القارة الأفريقية، وفي الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالحالة في يوغوسلافيا السابقة في أوروبا الوسطى، ترحب حكومة بلدي بالانتخابات التي أجريت يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، باعتبارها خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة إلى مستقبل البوسنة والهرسك. وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، تؤيد حكومة بلدي جهود منظمتنا، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، لدرء حرب واسعة النطاق في تلك المنطقة. وأخيرا فيما يخص الحالة في الشرق الأوسط، تهنيئ حكومة بلدي الوفدين الفلسطينيين والإسرائيليين على قرارهما يوم الأحد الماضي الموافق ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، باستئناف المناقشات التي ينبغي أن تؤدي إلى سلام دائم في تلك المنطقة.

وفي مجال القانون الدولي، فإن الأمم المتحدة، عن طريق لجنة القانون الدولي، يجب أن تواصل القيام بدور كبير في تدوين القانون الدولي. وفي هذا الصدد، تشارك جمهورية فانواتو أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للمفوضين توكل إليه مهمة النظر في مشروع النظام الأساسي لمحكمة دولية الذي أعدته لجنة القانون الدولي وإبرام اتفاقية منشئة لمحكمة جنائية دولية.

وفي مجال حقوق الإنسان، اعتمد البرلمان الوطني لجمهورية فانواتو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ قانونا بشأن منصب الوسيط. وبدأ الوسيط عمله في أواخر عام ١٩٩٥. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر حكومة بابوا غينيا الجديدة في سياق التعاون بين أعضاء الفريق الميلانيزي المتقدم للمساعدة الفنية القيمة التي قدمتها لمساعدة حكومة بلدي على القيام بسرعة نسبية للتنفيذ الكامل لأحكام القانون السابق ذكره. وبالإضافة إلى دور الوسيط، من الواضح أن هناك القانون الأساسي، دستور جمهورية فانواتو، الذي يكفل الحقوق الأساسية والحريات الفردية لجميع مواطنيها.

الدورة الخمسين للجمعية العامة بتأييد القرار ٧٠/٥٠ المعنون "الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد". وكما نعلم جميعا، فإن أغلبية ضحايا الألغام البرية المضادة للأفراد من النساء والأطفال.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل، تسهم حكومة بلدي إسهاما متواضعا عن طريق اتخاذ تدابير على المستويين الإقليمي والدولي. واسمحوا لي بأن ألقى نظرة أولا على المستوى الإقليمي.

انضمت جمهورية فانواتو العام الماضي إلى معاهدة راروتونغا المنشئة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. وأنتهز هذه الفرصة نيابة عن جمهورية فانواتو شعبا وحكومة - لأهني الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التي وقعت على النص في العام الماضي. وقد رحبت حكومة بلدي بتصديق الجمهورية الفرنسية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي على بروتوكولات معاهدة راروتونغا ونشيد بمبادرتها الخاصة بإرسال فريق من الخبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإجراء دراسة إشعاعية في مواقع إجراء التجارب النووية الفرنسية في بولينيزيا الفرنسية.

وفي مجال نزع السلاح النووي العالمي، وقعت نيابة عن حكومة بلدي، يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اعتمدها الجمعية العامة يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وفضلا عن ذلك، انضم بلدي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي فتح باب التوقيع عليها في موسكو ولندن وواشنطن يوم ١ تموز/يوليه ١٩٦٨، وهي تؤيد تمديد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

وجمهورية فانواتو، شأنها شأن أعضاء منظمتنا الآخرين، لاحظت الفتوى التي أصدرتها في الصيف الماضي محكمة العدل الدولية، الجهاز القانوني للأمم المتحدة، بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وهذه الفتوى التزام إضافي لصالح نزع السلاح النووي. والهدف الأكبر من هذه التدابير التي اتخذتها جمهورية فانواتو والتي من المقرر أن تتخذها

المستدامة فـي فانواتو الذي قدمته حكومة بلدي
للسحافة في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وختاما أود أن أؤكد مرة أخرى هنا ثقة جمهورية
فانواتو بالأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة
الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في تايلند
سعادة السيد امنوي فيرافان.

السيد فيرافان (تايلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
اسمحوا لي باسم حكومة وشعب تايلند أن أقدم
لسعادتكم أحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة
الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، التي
توافق بدايئة النصف الثاني من القرن الأول لوجود
الأمم المتحدة. إنني أثق بأنه بفضل قيادتكم
وتوجيهكم ستشهد هذه الدورة بداية ناجحة لعمل الأمم
المتحدة في السنوات الخمسين المقبلة وفي القرن
الجديد.

وما رأينا حتى الآن يؤكد أنكم بدأت بالفعل بداية
طيبة. وبإصراركم على بدء الاجتماعات في الوقت
المحدد لها في الأسابيع الثلاثة الماضية وعلى عدم
الاستسلام للممارسة التقليدية بالتأخر نصف ساعة قبل
بدء الاجتماعات، منعم في الحقيقة ضياع الوقت
والمال على الأمم المتحدة وعلى دولها الأعضاء. إن هذا
العمل يكشف حقا عن قيادة تستحق الإعجاب. ويتطلع
وفدي إلى أن يرى مزيدا من هذه المبادرات البناءة في
المستقبل.

وتايلند، بوصفها دولة قريبة مجاورة لماليزيا
وعضوا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، يسرها
بصفة خاصة أن تراكم تتولون هذا المنصب الهام.
ويمكنكم التعويل على تعاون وفدي الكامل معكم في
جميع مساعيكم في هذه الدورة.

ويود وفدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب
عن تقديره الصادق للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال
ممثل البرتغال رئيس الدورة الخمسين التاريخية
للجمعية العامة على جهوده التي تستحق الثناء البالغ
التي جعلت الدورة الخمسين والاحتفال بالذكرى

وأود أن أذكر بالبيان الذي أدلى به هنا رئيس
وزراء جمهورية فانواتو العام الماضي
احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد ميثاق
الأمم المتحدة الذي وأكد فيه مجددا أن حكومة
جمهورية فانواتو تؤيد إصلاح منظومة
الأمم المتحدة وإدارتها الرشيدة. وأنتهز هذه الفرصة
أيضا لأعرب عن رأي حكومة بلدي في أن جدول
الأنصبة المقررة لقسمات منظماتنا يجب أن يعكس
بشكل صحيح قدرة الدول الأعضاء في منظماتنا على
الدفع.

وفي ميدان التنمية، ستشارك فانواتو في دورة
الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لتقييم جدول
أعمال القرن ٢١ التي ستعقد في العام القادم. ونأمل في
أن تقطع مع وفود أخرى أعربت عن هذه الفكرة هنا،
التزامات جديدة في مجال البيئة. وفي هذا الصدد، فإن
الوحدة المعنية بالبيئة بالمكتب الوطني للبيئة في
فانواتو التي أنشئت في ١٩٨٦ تحت رعاية وزارة
الموارد الطبيعية، ستعمل بالتعاون الوثيق مع برنامج
البيئة الخاص بالحيز المحيط للإعداد لإسهام منطقة
المحيط الهادئ في أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية
العامة.

وفي العام الماضي، قامت حكومة بلدي، بقرار
اتخذته وزارة الشؤون المحلية واللامركزية بتنفيذ
قانون اللامركزية في جمهورية فانواتو، بتخفيض عدد
المقاطعات من إحدى عشرة مقاطعة إلى ست
مقاطعات فقط. وكان الغرض من هذا التخفيض هو أولا
السماح للجزر الكبيرة بمساعدة الجزر الصغيرة؛ وثانيا
تخصيص الموارد المالية والبشرية لجميع المقاطعات،
وأخيرا إقامة الدليل على أن حكومة بلدي ترغب في
تحقيق اللامركزية في الوظائف الإدارية والعامة لصالح
المقاطعات. وبعبارة أخرى، تشجع المجتمعات والأفراد
على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في
الجمهورية.

وفي هذا الصدد أغتنم هذه الفرصة لأشكر برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مشاركا متعدد الأطراف
في الجهود الإقليمية لجميع الدول المحيطية على
المساعدة القيمة التي قدمها لحكومة جمهورية فانواتو
لإعداد الكتاب وخصوصا عن التنمية البشرية

ويتطلب وضع هذا النهج وتنفيذه توفر القيادة على المستوى العالمي. ونظرا إلى أن الأمم المتحدة هي الهيئة الدولية الوحيدة التي تتناول على أساس يومي مجموعة واسعة من القضايا العالمية، ففني وسعها على نحو فريد توفير هذه القيادة.

وتايلند مقتنعة بأنه يتحتم على الأمم المتحدة، حتى تكون قادرة على الاضطلاع بدور قيادي، أن تمر أولا بعملية إصلاح وإعادة تنشيط على المستويات الثلاثة كلها، مستوى حكومي دولي، ومستوى تنظيمي، ومستوى إداري. ولهذه الأسباب تعلق تايلند أهمية كبيرة على أعمال الأفرقة العاملة الخمسة التابعة للجمعية العامة والمعنية بإصلاح الأمم المتحدة. وتؤمن تايلند أنه إذا ما توافرت الإرادة السياسية اللازمة وتوافر التعاون من جانب الدول الأعضاء فإن كل واحد من هذه الأفرقة العاملة سيتمكن قريبا من تقديم توصيات محددة للجمعية العامة تصلح لأن تكون عناصر بارزة لخطة واحدة شاملة للإصلاح.

ولكن مما يدعو إلى الأسف أنه، على الرغم من أن غالبية هذه الأفرقة العاملة موجودة منذ عامين أو ثلاثة، مازال التوصل إلى حلول توفيقية بشأن المسائل الحساسة بعيدا عن المتناول. ومن غير المحتمل، فضلا عن ذلك، أن نشهد في المستقبل القريب أي إنجاز هام من جانب تلك الأفرقة العاملة مادام هذا الاتجاه مستمرا.

ومن المؤكد أن هذا السيناريو المقبض للنفس يضر بمستقبل الأمم المتحدة، وخصوصا أننا على بعد خطوات قليلة من القرن المقبل. ويعتقد وفدي أنه، لو كان لنا أن نحرز أي تقدم في أعمال الأفرقة العاملة، فإن الوقت المناسب لذلك هو الآن. وقلما ازددنا ترددا وتقاعسا، قلّت الفرص لإجراء أي إصلاح حقيقي في الأمم المتحدة.

ونظرا إلى انعدام التقدم في عمل بعض الأفرقة العاملة بدأت بعض الدول الأعضاء ترى فرض مواعيد نهائية لأعمال تلك الأفرقة. وتايلند لا تعتقد أن هذه المواعيد النهائية ضرورية. والواقع أن تايلند تؤمن بأنه، ما لم يتم التوصل إلى حلول توفيقية جادة في غضون عام أو عامين، ستتلاشى قوة الدفع اللازمة لجهود

السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة حديثين بالغى الأهمية ومثمرين حقا.

ويعرب وفدي بصفة خاصة عن امتنانه للسيد فريتاس دو أمارال للدور الذي قام به لتيسير عمل الأفرقة العاملة التي أنشأتها الجمعية العامة لإصلاح الأمم المتحدة وبصفة خاصة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وغيرها من المسائل المتعلقة بمجلس الأمن. فقد تمكن هذا الفريق العامل، تحت إدارته، من أن يعتمد لأول مرة تقريرا موضوعيا شاملا كان مقبولاً لدى الجميع.

وفي الوقت الذي ندخل فيه النصف الثاني من القرن الأول لوجود الأمم المتحدة ونقترب فيه من نهاية القرن العشرين، يبدو واضحا بصورة متزايدة أننا وأولادنا وأحفادنا سنكون قريبا نعيش في عصر جديد يختلف اختلافا كبيرا عن العصر الذي نعيش فيه اليوم. والعقود الأخيرة من هذا القرن مهدت الطريق نحو تحول كبير في النماذج العالمية التي ستغير إلى الأبد طرق الحياة والعمل التي نتبعها.

وأحداث السنوات الأخيرة، مثل الانفجار السكاني وانحسار التيار الأيديولوجي، والثورة التكنولوجية والثورة في عالم الاتصالات، وضعت في المقدمة قضايا مثل إدارة الأغذية والموارد، والمحافظة على البيئة وضرورة تحسين توزيع الدخل والتعليم والرعاية الصحية وتعزيز الحقوق المدنية وأوجه المساواة والديمقراطية والحكم السليم.

وفي الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى، يوجد دليل واضح على أن بروز هذه القضايا سيستمر في القرن المقبل وفيما بعده. وحتى نتمكن من معالجة هذه القضايا ومن تناولها على نحو كفاء، ومن الدخول إلى هذه المرحلة الانتقالية والتكيف مع التحول في النماذج فإننا في حاجة إلى نهج شامل ومتسق. وينبغي أن يقوم هذا النهج على أساس الإقدام على الفعل بدلا من الاكتفاء برد الفعل وأن يكون قادرا على توفير مسار عمل جديد للأجيال المقبلة.

إزاء الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وينبغي أن تكون هذه السيادة سيادة حقيقية، لا سيادة لفظية فحسب. ويجب أن تكون الجمعية العامة الهيئة الوحيدة الصانعة للقرار فيما يتعلق بجميع القضايا الهامة كما هو محدد في الميثاق، لا أن تكون مجرد خاتم يطبع بإذعان على قرارات واتفاقات تدبر في مكان آخر. وينبغي أن تكون الجمعية العامة بحق صوت المجتمع الدولي وقبلته المعنوية.

وفيما يتعلق بالأمين العام فمن رأي وفدي أن القرن الحادي والعشرين يقتضي أن يتحلى الموظف التنفيذي الأول في الأمم المتحدة بالشجاعة التي تحتذى والرؤية الواضحة. وينبغي أن يكون لدى هذا الشخص من الشجاعة ما يؤهله لاتخاذ المبادرات الجسورة، وأن يتمسك بما يعتقد أو تعتقد أنه الصواب فضلا عن أن ينهض بمصالح الغالبية العظمى وأن يدافع عنها. وينبغي أن تكون لديه أو لديها من البصيرة النافذة والخبرة الإدارية ما يمكنه من تحويل الأمم المتحدة إلى واحدة من أكثر المؤسسات الدولية كفاءة وأهمية في عصرنا. وتميل تايلند، بسبب تعاضم مسؤوليات الأمين العام الشاقة، إلى تأييد فكرة إنشاء وظائف نواب الأمين العام وأن يخول أولئك النواب السلطة للتصرف بالنيابة عن الأمين العام في بعض المجالات التي يتحمل هو أو هي فيها مسؤوليات جسيمة. وينبغي فضلا عن ذلك أن يخدم الأمين العام للأمم المتحدة فترة واحدة فقط، ولتكن خمس أو سبع سنوات، حتى يتمكن من الاضطلاع بوظائفه أو بوظائفها بكفاءة تامة دون التعرض لضغوط خارجية لا مبرر لها.

وعن طريق التنسيق والتعاون الوثيقين بين الجمعية العامة والأمين العام، يمكن وضع نهج شامل يتبع في المستقبل وينفذ بكل كفاءة. وينبغي أن يسترشد وضع وتنفيذ هذا النهج الجديد بالأغراض الأساسية للأمم المتحدة، أي صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم. وهذه المسؤوليات المزدوجة هي مبرر وجود الأمم المتحدة. فهي تجسد الجهود المبذولة لتحقيق التعاون العالمي، ووفدي يعتقد أنه لا بد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أن تواصل بكل عزم وبتعاون كامل السعي إلى تحقيق هذه الأهداف.

الإصلاح. وعندها لن يكون علينا أن نقلق على المواعيد النهائية أو كفاءة وفعالية الأمم المتحدة في إدارة نفسها وفي معالجة مسائل القرن الحادي والعشرين. وبدون إجراء الإصلاحات الضرورية فإن مصير الأمم المتحدة محتوم.

ولذلك، يود وفدي أن يطلب إلى جميع الزملاء من الدول الأعضاء مضاعفة جهودهم، بروح من التعاون والتوفيق ولصالح الأغلبية العظمى، من أجل تيسير عمل الأفرقة العاملة على أمل أن تتوصل في المستقبل القريب إلى طرح توصيات عملية على الجمعية العامة، وأن تتسنى بالفعل صياغة خطة شاملة للإصلاح. ووجود أمم متحدة أكثر قدرة وتمثيلا وخضوعا للمساءلة وأفضل إدارة أمر لا غنى عنه في القرن الحادي والعشرين.

ونتكلم، عاما تلو عام، عن الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة. وعاما بعد عام، نعود إلى مناقشة نفس المشكلة: الاستعداد أو بمعنى أدق، عدم الاستعداد لدى الدول الأعضاء لأن ترى الأمم المتحدة وقد أخذت الشكل الذي كان يجب أن تكون عليه في رأيهم. ولا يمكن إصلاح الأمم المتحدة بالتشدد بالكلام. ولا يمكن حدوث إصلاح مجدد في الأمم المتحدة دون دعم سياسي ومادي ومالي من أعضائها. وبوجه خاص، فإن عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة لا يقوض فقط قدرتها على الإصلاح، بل إنه في الواقع السبب الرئيسي لما تعانيه الأمم المتحدة من أوجه القصور الحالية، وذلك هو الأمر الأهم. ولهذا السبب فإن وفدي يرى أنه ليس من المقبول سياسيا ولا قانونيا أن تحجب الدول الأعضاء عن قصد اشتراكاتها المقررة للأمم المتحدة مهما كانت الأسباب.

وعندما يتكلم وفدي عن قيادة الأمم المتحدة، فإننا نقصد بالتحديد مصدرين للقيادة. الأول يتمثل في الجمعية العامة بوصفها أكثر الأجهزة عالمية وأهم أجهزة الأمم المتحدة بلا نزاع. ويتمثل الآخر في الأمين العام بوصفه الموظف الإداري الأول في المنظمة.

ويعتقد وفدي، فيما يتعلق بالجمعية العامة، أنه من الضروري مواصلة التأكيد على سيادة الجمعية العامة

في أن تساعد نتيجة هذه المؤتمرات في إقناع الدول الأعضاء بضرورة تقديم كل المساعدة والتعاون الضروريين للأمم المتحدة في جهودها في هذه المجالات.

ولئن كنا نؤمن بأن التعاون الدولي يمكن أن يحفز التنمية ويعززها، فإننا نؤمن أيضا بأن جهود التنمية ينبغي أن تبدأ أولا وقبل كل شيء في البلد المعني. وتايلند، كبلد نام، ظلت دوما تعلق أهمية قصوى على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على حد سواء، وتتطلع إلى تحقيق التوازن بينهما. ويتجلى هذا في جميع خطط التنمية الوطنية في تايلند. وقد شرعت تايلند حاليا في تنفيذ خطتها الخمسية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. ونحن نفخر بشكل خاص بهذه الخطة لأن التركيز الرئيسي فيها ينصب للمرة الأولى على التنمية البشرية: فهي خطة للتنمية الوطنية محورها الإنسان، وليس من قبيل الصدفة أن يتزامن تركيز هذه الخطة مع جهود الأمم المتحدة المبذولة مؤخرا ومع استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية التي بينها الأمين العام بوضوح في "خطة للتنمية" (A/48/935). والواقع أن هذه الخطة وضعت على نحو يجعلها تكمل الجهود الإنمائية المبذولة على جميع الأصعدة: المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وتستجيب لها.

وترى تايلند، باعتبارها بلدا يبلغ تعداد سكانه ٦٠ مليون نسمة، أن التنمية البشرية والاجتماعية هي السبيل المؤدي إلى التنمية الوطنية، نظرا لأن المواطنين هم دونما أدنى شك أئمن مورد لأي أمة. ولهذا السبب، ما فتئت حكومة تايلند تقوم على مر السنين، وفي كثير من الأحيان، بتوجيه ملكي مباشر من جلالته الملك بهوميبول أدولياج، بتنفيذ المئات من مشاريع التنمية الوطنية الملكية التي تتراوح فيما بين حماية البيئة والتعليم وفيما بين الزراعة والرعاية الصحية العامة. وبعض هذه المشاريع، مثل مكافحة المخدرات من خلال إدخال محاصيل بديلة لها، تحظى بالاعتراف الدولي وتنفذ بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى. ولما كان هذا هو العام الذي تحتفل فيه الأمة التايلندية بالعيد الخمسيني لاعتلاء الملك للعرش، فإننا عاقدون العزم أكثر من أي وقت مضى على مواصلة السير في هذا الطريق وعلى تكريس

ويود وفدي في هذا الصدد أن يشيد بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على مبادرتيه بشأن "خطة للسلام" و "خطة للتنمية". وقد زدنا الأمين العام بمخططات للمستقبل نستطيع أن نبني عليها في التخطيط والتصور لاتجاه جديد للأمم المتحدة جديدة، بما له من بعد النظر الذي جعله يتقدم بهاتين الوثيقتين البالغتي الأهمية في البدايات المبكرة لهذا العقد.

وقد بينت من قبل أن هناك اتجاهها واضحا بأن المسائل الرئيسية التي ستواجهنا في المستقبل ستكون متعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستمثل المفاهيم الأساسية في القرن الحادي والعشرين في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية والاجتماعية المستدامة. ولهذا السبب، يعتقد وفد بلدي أن الوقت قد حان لإيلاء المزيد من الاهتمام لهذه المسائل. وهذا الاعتقاد لا يتولد من كون تايلند نفسها بلدا ناميا، بل بالأحرى من الإدراك بأن وجود أساس اقتصادي واجتماعي متين شرط مسبق لا غنى عنه للسلام والرخاء المستدامين.

وعلى الصعيد الدولي بوجه خاص، يمكن للتعاون الوظيفي في هذه المجالات أن ينشئ شبكة للتكافل تقوم على أساس حسن النية والمصالح المتبادلة، يمكن أن تساعد في إزالة الصراعات وأوجه سوء الفهم. وانطلاقا من هذا الاعتقاد كانت تايلند بشكل مستمر مدافعا قويا عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في ميدان الأنشطة الإنسانية، كما كانت مشاركا نشطا في الجهود الرامية إلى إصلاح آليات الأمم المتحدة في هذه المجالات. وخير مثال على التزام تايلند بجهود الأمم المتحدة الإنمائية قبولها استضافة الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، يسرنا أن تكون مؤتمرات القمة الدولية الرئيسية الخمسة التي نظمتها الأمم المتحدة - والتي تتراوح ما بين مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، وبين الموئل الثاني الذي عقد في اسطنبول في أوائل العام الحالي - قد أثبتت فائدتها في تمكين الدول الأعضاء من التركيز على شتى جوانب التنمية والتوصل إلى رؤية مشتركة ووضع استراتيجية شاملة للتعاون فيما بين هذه الدول، ونأمل

والحالات التي تنكشف في مناطق مختلفة مثل أنغولا، وهايتي، وسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

إن تايلند - بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والمنسق المعني بهذه المسألة في حركة عدم الانحياز - تؤيد تأييدا قويا فكرة أنه ينبغي إعادة النظر في مجمل سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام. ونرى أنه ينبغي أن تكون هناك نقاط توجيهية ومبادئ واضحة فيما يتعلق بنطاق وعمق الأهداف والولايات الخاصة بأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية جعل اشتراك الأمم المتحدة في حالات الصراع عمليا ومجديا وفعالا من حيث التكاليف.

وفي وقت تواجه فيه الأمم المتحدة أزمة مالية، تؤيد تايلند كذلك الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن تكون هناك أطر زمنية واضحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمن بين عمليات الأمم المتحدة الـ ١٦ لحفظ السلام، تمت عمليتان ترجعان إلى عقد الأربعينات، وواحدة إلى عقد الستينات واثنان إلى عقد السبعينات. هذه العمليات الخمس لحفظ السلام، المستمرة لعقود عديدة، كلفت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء حتى الآن ما يقرب من ٢٤٠ مليون دولار، والأهم من ذلك أنها كلفتها أرواح ٤٦١ فردا من قوات حفظ السلام. وعندما ينظر المرء إلى هذه الأرقام، لا يسعه إلا أن يتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة هي التي لا تحفظ السلام، أم أن الأطراف المعنية هي التي لا ترغب في تحقيق السلام. وأيا كان الرد على هذا التساؤل، فإن المجتمع الدولي يدفع ثمنا باهظا لهذه العمليات دون أن تبدو لها نهاية في الأفق المنظور.

وبينما تدور رحى الصراعات الدولية والداخلية على أشدها، تستمر تجارة الأسلحة في الازدهار. ويشعر وفدي بارتياح إلى كون هيئة نزع السلاح قد استطاعت، في دورتها لعام ١٩٩٦، أن تعتمد مبادئ توجيهية للنقل الدولي للأسلحة. وتلك المبادئ، على الرغم من افتقارها إلى القوة القانونية، خطوة هامة نحو إزالة التسلح غير المشروع، خصوصا بالأسلحة الصغيرة، التي سببت، في المدة التي عشناها، خسائر

أنفسنا من جديد للنهوض بالقضية القريبة للغاية من قلب مليكنا المحبوب. وعلى ذلك، ستواصل تايلند في السنوات المقبلة العمل بجد والتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية بشكل مستدام.

ومن الأدوات الهامة التي تستطيع الدول أن تحقق من خلالها أهداف تنميتها الاقتصادية والاجتماعية التجارة الدولية. لذلك يكون من الضروري أن تعامل جميع الدول بإنصاف وأن تتاح لها نفس الفرص في السوق المالية الدولية. وهذا هو المبدأ الأساسي من وراء إنشاء منظمة التجارة العالمية. غير أن ما نراه الآن اتجاه مثير للقلق من جانب بعض الدول لاستخدام مسائل لا علاقة لها بالتجارة - مثل حقوق الإنسان وقوانين العمل - كأداة ضغط في المفاوضات التجارية. بل أن ما هو أكثر إثارة للجزع أن نرى محاولة بعض الدول ممارسة سلطات خارج حدودها من خلال تشريعات محلية تمس حرية الدول الأخرى في انتهاج سياسات خارجية وممارسات تجارية مستقلة.

ولا يمكن لوفد بلدي أن يغالي في التشديد على أهمية الفصل بين التجارة والمسائل الأخرى. فالتجارة ينبغي أن تبقى حرة ومفتوحة وألا تصبح رهينة لدوافع مستهترّة. ويجب ألا تستخدم المسائل التي لا علاقة لها بالتجارة كستار من الدخان لإخفاء سياسات وممارسات حمائية جديدة. ولن يؤدي السماح باستمرار مثل هذه الظاهرة إلا إلى إضاعة المكاسب التي حققناها طوال نصف القرن الأخير.

وكما ذكرت من قبل، تؤمن تايلند بالفكرة التي أثبتت الزمن صحتها وهي أن مزايا التعاون الفني في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تكون لها تأثيرات جانبية إيجابية تمتد إلى الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين - غير أن هذا لا يعني أن تايلند تضيع الوقت في انتظار أن تتحقق هذه التأثيرات. فهي، على النقيض من ذلك، ما فتئت تواصل العمل النشط، كما فعلت في الماضي، في ميدان السلم والأمن الدوليين، وتتابع بيقظة التطورات السياسية والأمنية في شتى بقاع العالم. ونحن ننظر بعين ساهرة إلى جملة أمور منها عملية السلام في البوسنة والهرسك، وجهود السلام الهشة في الشرق الأوسط،

خلال الإعلان الذي اعتمد في تلك المناسبة تعهد زعمائنا بما يلي:

"نتعهد بأن نهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت". (القرار ٥٠/١٥٠/الفقرة الخامسة من الديباجة)

واليوم أنا هنا لأؤكد من جديد ذلك العهد ولأقترح، فضلا عن ذلك، أن تتولى الأمم المتحدة دور الزعامة الذي من شأنه أن يساعد على إرشادنا في السير على مدارج القرن القادم. وعندما تتولى الأمم المتحدة زمام تلك الزعامة، فإنها لن تحتاج إلى أن تتخلى عما ظلت تفعله خلال السنوات الخمسين التي مضت. بل ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في خير ما تنجزه في مجالات مثل المحافظة على السلم والأمن الدوليين؛ والتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية؛ والطوارئ الإنسانية؛ وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وحماية البيئة؛ والتعاون التقني. والاختلافات الوحيدة هي أن الأمم المتحدة سيكون عليها في المستقبل أن تفضل هذه الأشياء على نحو أفضل بكثير وبطريقة أشد فعالية وأكثر كفاءة. والأهم من ذلك أن المنظمة سيكون عليها أن تشجع إدراجا أوضح لمقاصدها وتوجهاتها، مما سيساعد الدول الأعضاء وشعوبها على أن تصوغ أسلوبا عالميا شاملا للتصدي لما سينبت من تصاريح الزمن في القرن الحادي والعشرين.

إننا نوشك على اجتياز العتبة المؤدية إلى حقبة جديدة، حافلة بالتحديات. ونستطيع من خلال زعامة الأمم المتحدة أن نحول تلك التحديات إلى فرص ومكاسب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم لممارسة حق الرد.

وهل لي أن أذكر الأعضاء أن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد محدودة بعشر دقائق بالنسبة

جسيمة جدا وآلاما مروعة للشعوب في جميع أنحاء العالم.

ويؤمن وفدي بأنه، في موازاة هذا الجهد لتنظيم تدفق الأسلحة، ينبغي أن تكون هناك طرائق لمقاضاة مرتكبي الجرائم وأفعال العنف ضد الإنسانية. وعلى أساس هذا الاعتقاد يرحب وفدي بإعلان الأمم المتحدة عن الجريمة والأمم العام، الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بالجهود الرامية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية. وعلى الرغم من أن هذه الآليات لن تجعل حياتنا أكثر أمنا، فإنها تعطينا أملا في أنه، من الآن فصاعدا، سيكون هناك عقاب مناسب للجريمة.

وفيما يتعلق بالتدمير البشري، ليس هناك أفضح من التهديد بمذبحة نووية. ولهذا السبب كان من دواعي سرور وفدي موافقة الجمعية العامة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكون باب التوقيع على هذه المعاهدة مفتوحا الآن للدول التي يعينها الأمر. وعندما تدخل المعاهدة مرحلة التطبيق ستشكل تكملة هامة لمعاهدة عدم الانتشار النووي التي مدت في ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى.

بيد أن كلتا المعاهدتين ليستا ضمانا كافيا ضد التهديد بمذبحة نووية. ويعتقد وفدي أن الطريقة الواقعية الوحيدة لصون العالم من كارثة نووية هو إزالة جميع الأسلحة النووية. ويمكن أن يتم ذلك على أساس السير خطوة خطوة، في إطار زمني محدد. ونستطيع في البداية، تمشيا مع روح فتوى محكمة العدل الدولية التي صدرت في وقت سابق من هذا العام، أن ننكر مشروعية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وفي نهاية الأمر نستطيع أن نجعل إزالة الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها وكذلك أسلحة الدمار الشامل الأخرى، إزالة كاملة، أمرا ذا أسبقية مطلقة في القرن الحادي والعشرين.

وقد اجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا في العام الماضي هنا كي يشيدوا بالأمم المتحدة بمناسبة انقضاء خمسين عاما من خدمتها للجنس البشري، ويجددوا العهد بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة لتحقيق الآمال والأحلام التي راودت واضعي ميثاق الأمم المتحدة. ومن

وفي ضوء هذا يود وفدي أن يقدم مرة أخرى الإيضاحات التالية: فالنظام الذي سقط في ٢٥ تموز/يوليه كان عاجزا تماما عن الحفاظ على بقاء الأمة المنكوبة. والحكومة التي كانت قائمة قبل ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ لم تكن حكومة منتخبة. وقد جاءت نتيجة لاتفاقية حكم أبرمتها الأحزاب السياسية لاقامة كيان يحكم دولة بوروندي لفترة انتقالية. وقد سحبت جميع الأحزاب السياسية التي وقعت الاتفاقية ثقتها من رئيس الجمهورية في نظام ما قبل ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وكانت هناك انتفاضة شعبية للاطاحة بالنظام العاجز عن إحلال السلام في البلد. وكان رئيس الجمهورية في نظام ما قبل ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ قد استقال عمليا حيث لجأ إلى سفارة أجنبية. ولاستمرار سوء الأحوال في البلد طلبت القوى الحيوية في الأمة إلى الرئيس بيير بويويا تولي السلطة لمرحلة انتقالية بغية انقاذ البلد من الفوضى. والرئيس بويويا معروف كصانع للوحدة الوطنية ومؤمن قوي بالديمقراطية.

ولو لم يمنع الحظر العام المفروض على بوروندي من البلدان المجاورة حرية حركة السلع والأشخاص لكان النظام الجديد قد أرسل البعثات إلى بلدان كثيرة لاطلاعها على حقيقة ما يجري في بوروندي منذ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد قدم النظام الجديد بالفعل طلبا إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان كي يرسل مراقبين إلى بوروندي للتأكد من الأوضاع السائدة في البلد. ويستطيع أي بلد راغب أن يرسل بعثة مراقبة إلى بوروندي حتى تستطيع الحديث عن الأوضاع عن دراية كاملة بالوقائع.

إن النظام الذي أنشأه الرئيس بويويا مصمم على إعادة السلام إلى البلد والدخول في حوار مع جميع القوى الحيوية في الأمة، بما فيها جميع الفصائل المسلحة.

السيد جون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي الكلام ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بإشارة رئيس وزراء موريشيوس غلى بلدي في بيانه صباح اليوم.

وكما قلت في بياني في المناقشة العامة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عينت حكومة فيجي لجنة مستقلة لإعادة النظر في الدستور بقصد استعراض

للكلمة الأولى وبخمس دقائق للكلمة الثانية، وأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدنا.

السيد بواكيـرا (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تابع وفد بوروندي باهتمام كبير جميع البيانات التي أدلى بها رؤساء الوفود الذين تكلموا في الجمعية العامة لعرض مواقف حكوماتهم إزاء الحالة الدولية وإزاء البنود الواردة في جدول أعمال هذه الدورة.

وقد أشارت بعض البيانات بوجه خاص إلى الحالة السائدة في بلدي في أعقاب التغيير السياسي الذي حدث منذ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. ووفدي يرحب ترحيبا شديدا باهتمام جميع الوفود ببوروندي. فكانت هناك، قبل كل شيء، الصداقة والتعاطف مع بلدي الذي كان هدفا لعقوبات وحشية جماعية.

غير أن بعض الوفود لم تعلم فيما يبدو بالأحداث التي ميزت التطورات السياسية في بوروندي خلال الشهرين الماضيين. وللتدليل على ذلك أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ حيث أساء تفسير وقائع التغييرات في الحالة السياسية في بلدي. فعلى العكس من ادعاءاته، لم يحدث انقلاب في ٢٥ تموز/يوليه الماضي. والحقيقة أن ما حدث يمكن وصفه بأنه عملية إنقاذ لشعب بأسره تعرض للتهديد، وهو عمل مستوحى من المجتمع المدني والقوى الحيوية الأخرى في الأمة.

ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام تحدث وزير العلاقات الخارجية والتعاون في بوروندي في هذه القاعة بالذات وقدم صورة واقعية للأحداث. وفي تلك المناسبة أطلع كثيرا من رؤساء الوفود على الحالة السياسية السائدة في بوروندي. وحينما اجتمع بمجموعة الدول الأفريقية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر انتهت تلك الفرصة وقضى الوقت في صبر كي يبين الحقائق أمام الوفود الحاضرة. وأجاب على جميع الأسئلة التي طرحت، وخاصة من وزير خارجية ملاوي. ولذا دهشنا إلى حد ما لأن الوزير الملاوي لم يعر اهتماما للإجابات التي تلقاها وأدلى ببيان متعارض مع واقع الحال في بوروندي.

والأولوية لدى حكومتي ليست العضوية في نادي الكمنولث؛ فقمة الأولويات عندنا هي حل قضية الدستور.

السيد تانج (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): حق الرد هذا يتعلق بكلمة السيد بنغالوس، وزير الشؤون الخارجية في اليونان، التي أدلى بها في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقبل الدخول في التفاصيل أود التأكيد على نقطة واحدة.

نحن نأسف لمحاولة عضو في حكومة بلد ما استغلال الجمعية ليعبر عن آراء لا أساس لها من الصحة ومضللة. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي لا ترى اليونان فيه حاجة لأن تلجأ إلى تزييف الحقائق.

ولدينا أمل كبير في أن تعتمد حكومة اليونان التي يرأسها رئيس الوزراء سيميتس مسلكا بناء إزاء تحسين العلاقات التركية اليونانية. وتحسين العلاقات يتطلب النوايا الطيبة. أما اللغة التي استخدمها السيد بنغالوس ضد بلدي فلا تتماشى على الإطلاق مع ذلك النهج.

ومعظم المشاكل بين تركيا واليونان يتعلق ببحر إيجه. والحل السلمي لهذه المنازعات يقتضي بادئ ذي بدء إقامة الحوار بين الطرفين. وعلى هذا أعلنت تركيا مرارا استعدادها للحوار البناء مع اليونان دون أي شروط مسبقة، بينما تصر اليونان على التهرب من المفاوضات بحجة أن المشاكل الخطيرة القائمة ليست "مشاكل" وإنما تعدييات من تركيا على الحقوق السيادية لليونان.

وليس هناك شيء أبعد من هذا القول عن الواقع. والمثل الصارخ على تزييف اليونان للحقائق هو ادعاء وزير الشؤون الخارجية اليوناني المتعلق بما يسمى انتهاكات المجال الجوي لليونان بطائرات حربية تركية. فاليونان هي البلد الوحيد الذين نعرفه في العالم، الذي يطالب بمجال جوي وبحري مختلفين. والقانون الدولي ينص على أن عرض المجال الجوي الوطني يجب أن يناظر عرض البحر الإقليمي. وهذا واضح تماما في المادتين ١ و ٢ من اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي المبرمة عام ١٩٤٤. ومطالبة

دستور عام ١٩٩٠ الذي بموجبه يتمتع السكان الأصليون في فيجي بأغلبية التمثيل في البرلمان. وقد رأس اللجنة المؤلفة من ثلاثة أعضاء السير بول ريفز من نيوزيلندا وأكملت أعمالها وقدمت في الشهر الماضي فقد تقريرها وتوصياتها إلى الحكومة. ثم أحيل التقرير إلى البرلمان وبدأت لجنة اختيار برلمانية مشتركة تتألف من ممثلي جميع الأحزاب السياسية في البرلمان نظرها أمس في التقدير والتوصيات توصلا إلى توافق للأراء.

ومن بين أهداف الاستعراض ضمان وحماية سكان فيجي الأصليين الذين يمتلكون ويحتلون وحدهم جزر فيجي منذ أكثر من ٣٠٠٠ سنة، وبالطبع ضمان وحماية مصالـح المجتمعات الأخرى في فيجي. والسكان الأصليون في فيجي يشكلون أغلبية سكان الجزيرة. وتقوم الديمقراطية، وفقا للأغراف السياسية، على مبدأ الأغلبية.

وليس من الملائم بالنسبة لي أن أتوقع أو أتنبأ بنتائج المناقشات في لجنة الاختيار البرلمانية المشتركة. غير أن السكان الأصليين في فيجي مدركون لمصير الشعوب الأصلية في تاريخ العالم، ولمصير تلك الشعوب اليوم أيضا. ففي عدة بلدان لم يعد للشعوب الأصلية وجود؛ لقد طواهم التاريخ ولم تعد ثقافتهم تذكر إلا قليلا. وفي بعض البلدان تناقصت أعدادهم لأسباب كثيرة. فهم مهمشون كما هو الحال في موريشيوس. ولا يرغب السكان الأصليون في فيجي أن يلقوا مثل هذا المصير. والحقيقة الناصعة الأخرى هي أن السكان الأصليين في فيجي يملكون من خلال وحداتهم المالكـة للأرض ٨٣ في المائة من مساحة فيجي كلها مما يمنحهم حقوق الملكية.

والقضية في فيجي ليست قضية عرق، بل قضية حقوق. إنها قضية التوصل إلى توافق آراء وطني بشأن إطار دستوري يضمن حقوق السكان الأصليين ويحميها ويعززها فهم يشكلون أغلبية السكان، ويحمي أراضيهم، وتقاليدهم وعاداتهم وثقافتهم التي مضى عليها ٣٠٠٠ عام؛ ويكفل جانب ذلك حماية وتعزيز مستقبل المجتمعات الأخرى في فيجي.

وبالنسبة للأزمة المتعلقة بصخور كارداك، كانت اليونان وللمرة الثانية تحاول من جانب واحد أن تبسط سيادتها على هذه الجزيرات غير المأهولة من خلال إرسال المدنيين والجنود ورفع البيارق هناك. ولا يمكن لتركيا أن تظل صامتة في مواجهة هذه المناورات السافرة. ففي كارداك، حاولت اليونان عن طريق فرض الأمر الواقع، ومن خلال إيجاد سوابق، أن تبسط سيادتها على جزر تقع خارج نطاق تلك التي تم التنازل عنها بموجب معاهدة لوزان ١٩٤٣ ومعاهدة باريس لعام ١٩٤٧. ولا يزال يتعين تحديد حيازة جزر صغيرة وجزيرات وصخور في بحر إيجه لم يجر تحديد مركزها في الوثائق الدولية. وبينما تحاول اليونان أن تخلق أمرا واقعا، تسعى حكومة تركيا إلى إقناع اليونان بأن تنظر - من خلال المفاوضات، وعند الاقتضاء، من خلال الآليات المناسبة لتسوية النزاعات - في مركز هذه الجزيرات والصخور، التي لم تحدها الوثائق القانونية في السابق. وتركيا لا تستبعد اللجوء إلى تسويات يضطلع بها طرف ثالث. فاليونان هي التي تراوغ للمرة الثانية. ففي حين تزعم اليونان أنها تقبل فتوى محكمة العدل الدولية، قامت بإصدار إعلان يستبعد "تدابير الدفاع الوطني" من فتوى المحكمة الملزمة. وهذا يبين بوضوح أن اليونان قامت بعسكرة هذه الجزر في بحر إيجه وذلك في تعارض والتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية، التي تمنح هذه الجزر مركز الجزر المنزوعة السلاح.

ولهذا، أعلن وزير الخارجية التركي هنا في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر أن المشاكل الثنائية بين البلدين ينبغي معالجتها ككل لا يتجزأ وأن نهج الاختيار على الهوى لن يكون مقبولا لدى تركيا. فإذا كانت اليونان تعتقد أن مسألة كارداك ينبغي إحالتها إلى محكمة العدل الدولية، فينبغي لها أن تكون على استعداد أيضا لأن تحيل على نحو مماثل إلى نفس المحكمة مشكلات مثل إضفاء الطابع العسكري على الجزر الشرقية لبحر إيجه ومطالبتها بمجال جوي يمتد إلى ١٠ أميال فوق بحر إيجه وذلك في انتهاك للمعاهدات الدولية السارية المفعول. والواقع، أن وزير الخارجية اليوناني السيد بنغالوس، تراجع فورا ورفض فكرة إحالة المشاكل الثنائية الأخرى مع تركيا إلى المحكمة.

اليونان بمجال جوي وطني يمتد إلى ١٠ أميال بغض النظر عن بحرها الإقليمي ذي الأميال الستة مطالبة لا يعترف بها المجتمع الدولي. ولذا فاحتجاجات اليونان في هذه القضية غير مشروعة وتعسفية. وهي تعكس مسلحا توسعيا وعدوانيا في منطقة بحر إيجه.

فالتهديد الفعلي للسلم والأمن يكمن في رغبة اليونان المعلنة في أن توسع من جانب واحد مياهها الإقليمية في بحر إيجه لتصل إلى ١٢ ميلا وبذلك تسيطر على المجال الدولي في البحر والجو وتحت المياه في بحر إيجه. والنتيجة النهائية لهذا التحرك من جانب اليونان، التي تمتلك الآن ما يقرب من ٤٢,٥ في المائة من مساحة بحر إيجه، تتمثل في فصل تركيا، وهي البلد الآخر المحاذي لهذا البحر، عن المياه الدولية. وسيغدو الساحل التركي مطوقا بالمياه الإقليمية اليونانية.

وكأساس لهذا الموقف الأحادي الجانب والمنطوي على التهديد، تستشهد اليونان باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن تركيا، في المقام الأول، ليست طرفا في هذه الاتفاقية. وثانيا، يمكن التذكير بأن تركيا ظلت تعارض باستمرار الحد البالغ ١٢ ميلا والممتد بعرض البحر الإقليمي في إطار البحار شبه المغلقة، حيث تسود ظروف خاصة. وبالتالي، من الواضح، أنه لا يمكن في الحالة الخاصة لبحر إيجه، تطبيق حد الـ ١٢ ميلا ضد تركيا، كما لو كان قانونا اكتسب طابع القانون العرفي. ثالثا، إن حد الـ ١٢ ميلا المتوخى في المادة ٣ من الاتفاقية ليس اجباريا وليس حدا يطبق تلقائيا. إنه العرض الأقصى المسموح به والذي يمكن تطبيقه، حسبما تسمح الظروف، وفي إطار التحديد الذي يفرضه المبدأ العام للقانون الدولي الوارد في المادة ٣٠٠ من الاتفاقية: أي، الالتزام بممارسة الحقوق بطريقة لا تشكل استاءة استخدام حق ما.

وإزاء هذه الخلفية، اعتمدت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا اعلانا في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، يعبر عن الشواغل المشروعة لتركيا وتصميمها على الدفاع عن حقها في وجه المخططات اليونانية المتعلقة بالبحر الإيجي. وهذا هو التهديد الفعلي الذي تحاول اليونان إخفاءه بتلفيق ما يسمى بالتهديد التركي.

المشروع في ١٩٧٤، بعد الانقلاب اليوناني كان يستند إلى معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، وكانت الأطراف فيها تركيا والمملكة المتحدة واليونان والطائفة القبرصية التركية والطائفة القبرصية اليونانية.

وإنني بحاجة لأن أستشهد بما قاله الزعيم القبرصي اليوناني، الأسقف مكاريس، عندما تكلم أمام مجلس الأمن الدولي في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ في أعقاب انقلاب ١٥ تموز/يوليه اليوناني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انتهى الوقت المخصص للمندوب التركي. هل لي بالتالي أن أطلب إليه بأن يتكرم وينهي بيانه.

السيد تانج (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتوخى الإيجاز. وإنني أورد ما قاله الأسقف مكاريس:

"إن النظام العسكري في اليونان انتهك بغلظة استتقلال قبرص. وتصرف دون أدنى احترام للحقوق الديمقراطية للشعب القبرصي..."

"لقد تسبب الانقلاب في إراقة الكثير من الدماء.."

"إن الأحداث في قبرص لا تشكل مسألة داخلية لليونانيين.... فأترك قبرص لحق بهم الضرر أيضا.... إن شعب قبرص برمته يعاني". (S/PV.1780، ص ٧)

وإنني أقرأ مقتطفات فقط.

وخلال الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر الماضيين، شهدت قبرص ثلاث وفيات. ومرة أخرى ترى حكومة بلدي أن هذه الوفيات كانت نتيجة سياسة مضاعفة التوتر التي اتبعتها الجانب القبرصي اليوناني. ونعتقد أن أفضل طريقة للتوصل إلى التسوية في قبرص تكون من خلال المساعي الحميدة للأمين العام. ويجد وفد بلدي أن من الصعب عليه أن يفهم سبب اشتغال بيان وزير الخارجية اليوناني على العديد من المزايم والتناقضات التي

كذلك أدلى وزير الخارجية اليوناني ببعض المزايم ومفادها أن التراث الثقافي والديني لقبرص يتعرض للأذى على أيدي الأتراك. ومما يبعث على السخرية أن هذا الزعم يأتي من بلد يتعرض فيه ٩٠ في المائة من النصب التذكارية العثمانية التركية، التي يعود تاريخها لأكثر من ٥٠٠ سنة، للاهمال أو الهجران أو الهدم. ففي قبرص، كان الجانب القبرصي اليوناني هو الذي قام في الواقع بتدمير التراث الإسلامي التركي للجزيرة أثناء سنوات حملة "التطهير" العرقي والثقافي التي قام بها بين سنوات ١٩٦٣ - ١٩٧٤، والتي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. لقد اضطلع الجانب القبرصي التركي بعمل يستحق الإشادة وهو الحفاظ على التراث الثقافي لقبرص الشمالية وحمايته. وتأكدت هذه الحقيقة في تقرير الخبراء الذي أعده مجلس أوروبا في ١٩٨٩، بشأن التراث الثقافي للجزيرة. وفي الحقيقة لدينا هنا وثيقة توضح مشكلة حماية التراث العثماني التركي في اليونان، وسنكون مسرورين جدا بتوفيرها لأي وفد لديه اهتمام بذلك.

وبطبيعة الحال لا يزال تشويه الحقائق مستمرا بشأن مسألة قبرص. إنها محاولة يتبعها منذ أمد بعيد الجانب اليوناني للاستخفاف بقدرة المجتمع الدولي على تذكر الوقائع من خلال الادعاء بأن مسألة قبرص برزت في ١٩٧٤ نتيجة للتدخل التركي ضد محاولة الطغمة العسكرية في اليونان والقبارصة اليونان ضم الجزيرة إلى اليونان. إذا كانت المشكلة قد بدأت في ١٩٧٤، فلماذا أرسلت الأمم المتحدة قوة لحفظ السلام إلى قبرص في ١٩٦٤؟ السبب أن القبارصة اليونانيين بدأوا تدميرهم المنهجي لدولة قبرص القائمة على المشاركة منذ البداية الأولى لتأسيس الجمهورية في ١٩٦٠. وفي الفترة بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤، طرد القبارصة الأتراك من الحكومة ومن جميع مؤسسات الدولة التي شاركوا في تأسيسها. وأجبروا على العيش في جيوب كلاجئين في وطنهم. وأخضعوا لجميع أنواع التهريب والحظر والمجازر بل ومخططات الإبادة، مثل خطة اكريتاس السيئة الصيت.

ونتيجة لذلك بقيت جمهورية قبرص، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، دولة قبرصية يونانية خالصة وليس لها أي حق قانوني أو أخلاقي للادعاء بتمثيل أحد سوى الشعب القبرصي اليوناني. وأن تدخل تركيا

ولكن تركيا، باستخدامها الكيان غير الشرعي الذي صنعتُه بيدها من أجل إخفاء أنشطتها المخزيّة وغير المقبولة في قبرص، تسببت في تقسيم جغرافي وبشري لقبرص. يتكلم الممثل التركي عن "التطهير". وهو خبير فيه، لأن بلده يحاول تنفيذ "التطهير" في قبرص منذ عام ١٩٧٤. وسياسة تركيا في قبرص سياسة تقسي، عزل وتجزئة. فقد سببت قسرا تقسيم شعبنا على أسس طائفية ودينية. وأن وجود قسوات تركية تبلغ ٣٥٠٠٠ فرد في قبرص، لفرض هذا الشكل من الفصل العنصري، لا يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة فحسب التي تطالب بسحب القسوات، ولكنه يشكل أيضا إهانة للرأي العام العالمي. كما أنه يشكل تحديا خطيرا لسلطة مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين - في ضمان التقيد بقراراته الرسمية. وقد طالب مجلس الأمن، منذ عام ١٩٧٥، بانسحاب القوات الأجنبية من قبرص. وحتى اليوم لم يغادر جندي تركي واحد الجزيرة، والأكثر من ذلك، أن تركيا زرعت في قبرص ٨٥٠٠٠ من المستوطنين الأتراك من البر التركي.

لقد استخدم الممثل التركي معاهدة الضمان لتبرير هذه الجريمة ضد الإنسانية. ولا تعطي معاهدة الضمان لتركيا الحق في استخدام القوة العسكرية لفرض إرادتها. وإذا كانت تلك المعاهدة تعطي لتركيا الحق في استخدام القوة، فإنها بهذا تتناقض مع الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا تعتبر أعمال تركيا أعمالا إجرامية وغير مشروعة.

لقد أصبت بصدمة حقا وأنا أسمع الممثل التركي يتكلم بفخر عن حقوق الإنسان واحترام الثقافة. ولا أعتقد أنه اختار أفضل وقت في التاريخ لإثارة هذه المسألة الآن. فلا يمكن للمرء أن يفتح أي جريدة يومية دون أن يقرأ عن وحشية القوات التركية إزاء شعبها ذاته، وبالطبع، إزاء القبارصة، الذين ارتكبوا أخيرا جريمة الاحتجاج لأنهم حرموا طوال ٢٢ سنة من الذهاب إلى ديارهم وأراضيهم. وأمام العالم أجمع، ضرب الجيش التركي حتى الموت شابا قبرصيا وقتل بالرصاص شابا آخر.

لا أساس لها. ولا نعتقد أن بيان الوزير يتلاءم والرغبة التي أعرب عنها في إرساء علاقات جوار طبيعية بين تركيا واليونان. ومع ذلك، اسمحوا لنا أن نذكر بأن بيان وزير الخارجية التركي يعبر عن الأمل في إجراء حوار مفيد شامل نتائج المنحى وفي إبداء الإرادة الطيبة المتبادلة. ويحدونا الأمل بأن يتم قبول هذا العرض. وهذه العملية من شأنها أن تخدم مبادئ الأمم المتحدة بوصفها معايير مقبولة للعلاقات بين الدول.

السيد كاسكاريليس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا أعتقد أن هناك حاجة للرد بالتفصيل على زميلنا التركي، لأنه كرر بالضبط ما قاله في السنة الماضية. وأود فحسب أن أوضح أن الحقائق لا تحتاج إلى توضيح. فأكثر من ٢٠ سنة ظلت تركيا تحتل بالقوة العسكرية ثلث أراضي قبرص، وهي دولة مستقلة، وعضو في الأمم المتحدة، متجاهلة جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. كما أن سجل تركيا بشأن حقوق الإنسان سلبي للغاية، كما يعرف الجميع، ولا تزال تتبع سياسة توسعية في المنطقة، متجاهلة القانون الدولي والمعاهدات الدولية.

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أشار ممثل تركيا، في رده على وزير خارجية اليونان، إلى مسألة قبرص، وهي مشكلة دولية خطيرة تتعلق بغزو واحتلال مدرجة اليوم على جدول أعمال هذه الدورة ذاتها. ويتوارى ممثل تركيا - في جهد عقيم لإخفاء تركيا عن مسرح الجريمة ضد قبرص - خلف كيان وهمي، كيان وصفه مجلس الأمن بأنه غير شرعي. والحقيقة أن مجلس الأمن طالب جميع الدول الأعضاء بالألاعاب معه على الإطلاق.

ولسوء الطالع، بالنسبة للممثل التركي، أن عضوية الأمم المتحدة حددت مسألة قبرص كمشكلة دولية وليست نزاعا بين طائفتين، واعتمدت بشأنها القرار تلو الآخر في الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتطالب هذه القرارات أولا وأهم من أي شيء آخر بانسحاب القوات المحتلة من قبرص؛ وعودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة، سواء كانوا قبارصة يونانيين أو قبارصة أتراكا؛ وباحترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها.

عضو ما عدا البلد الذي ارتكب هذه الجريمة الكبرى في حق قبرص.

السيد كاسكاريليس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة. وأود أن أشير إلى أنه في تموز/يوليه ١٩٧٤، فإن قرار مجلس الأمن الأول المتخذ بشأن قبرص، مباشرة بعد الغزو التركي، يدعو إلى انسحاب القوات التركية الغازية من قبرص. وتبع ذلك عدد كبير من القرارات اللاحقة تصر جميعها على انسحاب قوات الاحتلال التركي، وانسحاب المستوطنين الأتراك، والعودة الآمنة للاجئين، واحترام حقوق الإنسان، والبحث عن الأشخاص المفقودين، ومسائل أخرى عديدة. وللأسف، تبدي تركيا بصورة مذهلة عدم احترام لجميع هذه القرارات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بعد أن استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة وفي ممارسة حق الرد، أدلي الآن ببيان موجز لاختتام مناقشتنا العامة.

لقد اشترك ١٨١ زعيما في المناقشة العامة التي بدأت يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر. وكان بينهم ١٢ رئيس دولة، وولي عهد واحد، و ١٧ رئيس وزراء، و ١٧ نائب رئيس وزراء ووزير خارجية، و ١٠٦ وزراء للخارجية. وقائمة المتكلمين الهائلة هذه تؤكد مرة أخرى الأهمية التي تعلق على المناقشة العامة بإتاحتها الفرصة العالمية الوحيدة التي تسمح لزعماء ١٨٥ دولة عضو بمشاطرة أفكارهم دون خوف أو محاباة.

إن المواضيع الرئيسية التي عولجت خلال المناقشة تغطي جميع المسائل الملحة التي تحدد وتختبر أدوارنا كبلدان ذات مصالح معينة، وفهمنا للطبيعة المتعددة الأبعاد للمسائل العالمية. وإذا بدأ أننا قادرين على التوصل إلى تعريفات مشتركة، فإننا لسنا دائما واضحين أو متحدين إزاء مسار العمل المشترك.

لقد أدلي ببيانات عديدة أعادت التأكيد على الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، وإلى استعادة مصداقيتها وقدرتها على العطاء بغية تعزيز أهميتها وصلاحياتها. وتم التأكيد بصفة خاصة على إصلاح

السيد تانج (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به توا المتكلم السابق، سيرد نظيره، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية سعادة السيد عثمان أرتوغ على ذلك البيان كتابة، وسيعمم وفدي رده كوثيقة رسمية. أما فيما يتعلق ببيان زميلنا اليوناني، فأود أن أستكمل ما كنت أقوله عن قبرص. إن أفضل بيان بشأن الحالة هناك كان البيان الذي ألقاه الأسقف مكار يوس في مجلس الأمن، وهو زعيم الجانب القبرصي اليوناني:

"لقد انتهك النظام العسكري لليونان انتهاكا قاسيا استقلال قبرص. وجون أي احترام للحقوق الديمقراطية للشعب القبرص، ودون أي احترام لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها، وسعت الطغمة العسكرية اليونانية دكتاتوريتها إلى قبرص. ...

"لقد تسبب الانقلاب في كثير من نزيف الدم وسقوط عدد كبير من الضحايا البشرية. ...

"لقد كان غزوا، انتهك استقلال وسيادة الجمهورية....

"وكما سبق أن ذكرت، لا تشكل الأحداث في قبرص مسألة داخلية للقبارة اليونانيين. فالقبارة الأتراك لحق بهم الضرر أيضا. وأن انقلاب الطغمة العسكرية اليونانية غزو، وإن أبناء قبرص كلهم يعانون من وطأته سواء أكانوا يونانيين أو أتاركا" (S/PV.1780، ص ٧)

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): آسف للتكلم مرة أخرى، ولكنني أريد أن أؤكد ما قلته مسبقا: أننا إزاء حالة مجرم يحاول دون جدوى أن يخلص نفسه من الجريمة، وأن يضع محلله عميلا يتكلم باسمه.

وقرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) واضحا جدا. وهما يدينان ذلك الكيان باعتباره كيانا غير شرعي، ويطلبان إلى جميع الدول الأعضاء عدم الاعتراف به. والواقع أن الكيان لم تعترف به أية دولة

فقط بدلا من ٣٠ جلسة عامة كانت مقررة. ووفقا للأمانة العامة، تم نظريا توفير حوالي ٦٠٠ ٨١ دولار فضلا عن وفورات هامة أخرى لتكلفة للوقت الإضافي وغير ذلك من مجالات التوفير. والدروس التي نستطيع أن نستخلصها من كيفية إدارة طرائق عملنا ينبغي أن تصبح جزءا لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، وأن تلتزم بها الوفود والأمانة العامة على حد سواء. وينبغي وفي ذلك إشارة بسيطة ولكنها هامة بأننا ملتزمون جديا بتعزيز فعالية الأمم المتحدة، وبأننا نشعر بالسأم من الانتقادات التي يوجهها إلينا آخرون من الخارج.

وليست الفعالية في طرائق عملنا إلا جزءا من المهمة الماثلة أمامنا. فالعمل في اللجان وفي الجلسات العامة، ومستوى وطريقة اتخاذ القرار هناك، ستقرر نوعية إنتاجنا وستكون لها أثر كبير. فعمل اللجان والجلسات العامة في قاسمه المشترك الأصغر لن يكون له معنى، ولن يحدث أثرا في المسائل الحياتية وعالم الواقع. وأضيف إلى ذلك أن العمل في اللجان وفي الجلسات العامة يسبق ما سندرسه جماعيا في الأفرقة العاملة، وأن الأمم المتحدة سيحكم عليها أولا من خلال ما نفعله في اللجان وفي الجلسات العامة، على الرغم من الاهتمام القوي بالعمل الذي نقوم به في الأفرقة العاملة والتركيز عليه.

ويبقى أمامنا ٦٨ يوما قبل انفضاض الدورة يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر، و ٢٧٢ يوما قبل نهاية الدورة الحادية والخمسين. وهذا يضع الإطار الزمني الذي في حدوده نشجع الوفود على التصدي لبعض التحديات التي حددها بوضوح بالغ الزعماء السياسيين الذين بدأوا هذه الدورة الحادية والخمسين. وأنني أتطلع إلى الالتزام المتواصل والتعاون البناء من قبل الجميع في أن تكون هذه الدورة مثمرة وذلك من خلال إعادة تنشيط الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

مجلس الأمن والأزمة المالية التي تحدد بالأمم المتحدة.

وتممة زعماء عديدون أبرزوا المسألة الهامة المتمثلة في التنمية، وأكدوا حاجة الأمم المتحدة إلى أن تكون المحفّل الرئيسي للتعاون الإنمائي، وأظهروا الحاجة إلى التصدي لمسائل الديون، والتجارة، والتمويل، والبيئة، بطريقة متكاملة. وهناك عدد من زعماء إفريقيا ومناطق نامية أخرى من العالم، تكلموا في معرض إعرابهم عن المخاوف من حصول تهميش أكبر، عن الحاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بدعمهم ومساعدتهم في الجهود التي يبذلونها من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن النظر في اتخاذ خطوات محددة، بما في ذلك القضاء على الأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كان موضوعا متكررا. وكان موضوع نزع السلاح بجميع جوانبه، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وفرض حظر على تصدير الألغام المضادة للأفراد، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، موضوعا بارزا.

وكانت الحالة في الشرق الأوسط ومناطق صراع أخرى، مثل منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، ومنطقة البلقان وآسيا الوسطى، موضع قلق رئيسي باعتبار أنها تهدد اتفاقات السلام الهشة، وحياة الأجيال الحاضرة والمقبلة. والفرص المتاحة للمجتمعات والدول. وكان هناك اعتراض قوي على الجيوش التي تعمل تحت جنح الظلام مسببة الفوضى واليأس والعوز للأبرياء من الناس. وقد طرحت قضايا التهديدات العابرة للحدود. بما في ذلك الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والتلوث البيئي، إلى جانب مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، والمرأة، والطفل، ودور الإعلام في عصر الاتصالات بواسطة التوايح.

وانتهت المناقشة العامة قبل يوم من الموعد المحدد لها نتيجة تصميمنا الجماعي على تحسين طرائق عملنا تنظيم وقتنا. فعقدت ٢٧ جلسة عامة

فيه يوم الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، كما كان واردا في الجدول الأصلي. وسوف ينظر أيضا في البند ٢٦ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" يوم الاثنين ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، في الصباح، بوصفه البند الثالث في أعمال الجلسة.

وأود أن أذكر الوفود بأن انتخاب ١٨ عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف يجري يوم الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في الصباح. وجميع التغييرات والإضافات التي أعلنت منذ صدور الوثيقة A/INF.51/3 سوف تدرج في الصيغة المنقحة التي ستصدر يوم الاثنين ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

واسمحوا لي أن أبلغ أعضاء الجمعية أيضا بأن الإعلان عن التبرعات لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٧ سوف يجري يوم الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في الصباح، بدلا من يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كما كان مقررا أصلا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

أود أولا أن أعلن أن النظر في البند ٣٦ المعنون "تقديم مساعدة دولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية" الذي كان مقررا أصلا أن يكون البند الثاني ليوم الاثنين ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في الصباح، قد تأجل إلى تاريخ لاحق سوف يعلن عنه. وأود أيضا إبلاغ الأعضاء بأن الجمعية العامة سوف تبدأ، يوم الاثنين ١٤ تشرين الأول/أكتوبر النظر في البند ٩٨ المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية"، بوصفه البند الثاني في أعمالها. وسوف تنظر الجمعية، في إطار ذلك البند، في تقرير الأمين العام (A/51/256) عن التقدم المحرز حتى منتصف العقد في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ بشأن مؤتمر القمة العالمي للطفل. والغرض من هذا الإجراء هو الاستماع إلى بيان من الأمين العام. وسوف نستمع إلى المتكلمين في إطار هذا البند يوم الثلاثاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في الصباح، بوصفه البند الثاني في أعمال الجلسة، كما كان واردا في الجدول الأصلي.

أما البند ٢٥ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية" فسوف ينظر فيه يوم الاثنين ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، في الصباح، بوصفه البند الثاني في أعمال الجلسة، بدلا من النظر